

العراق والحاضنة العربية

قال الرئيس العراقي مصطفى الكاظمي في حوار مع إحدى الصحف السعودية جرى عن بعد بسبب جائحة كورونا: إن زيارته للرياض لن تكون بروتوكولية، لكنها زيارة عمل لبدء عجلة التعاون، وتحسين وتطوير التعاون الاقتصادي بين بلدينا وفتح آفاق واسعة للتكامل الاقتصادي في مختلف المجالات.

وأكد أن السعودية والعراق تربطهما وشائج تاريخية وإسلامية ضاربة في الجذور، لافتا إلى أن البلدين يسعيان إلى الحفاظ على تلك المكتسبات، والدفاع عن قضايا الأمة الثابتة ورفض أي تدخل في شؤون الدول العربية.

العراق لا بد أن يعود للحاضنة العربية، كلمة يردّها السياسيون في وطننا العربي، سواء يقصد أو بدون قصد، وهو شعار ما زال يصحح إعلاميا وعلى الورق، وفي أروقة المؤتمرات الإعلامية والصحافية على مختلف أشكالها وحجمها، ولم نر اهتماما حقيقيا لاحتضان العراق من قبل الدول العربية، بل العكس نفورا وهروبا من عودة العلاقات معه.

ولعل الحصار والعقوبة المفروضة على العراق من قبل الأمريكان سابقا، استمرت عبر تكريسها من قبل الدول العربية، وذلك بمقاطعة العراق، وتركه فريسة للأمريكان ينهشون فيه، رافق ذلك تدمير الدولة المركزية التي أدت إلى الفوضى مع تدخلات دول الجوار في مفاصله السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى أصبح العراق دولة هشّة بلا سيادة ولا مركز، وبدون ثقل إستراتيجي كما كان سابقا.

العراق بحاجة للترميم والتراص بين أبناء مجتمعه شيعة وسنة، وكرد وآشوريين، وغيرهم من الطوائف الأخرى، وبحاجة لمحاربة المحاصصة والفساد اللذين أنهكا المواطن والدولة العراقية، وهو أمر ضروري قبل الدخول في أي علاقات صداقة مع دول الجوار وخصوصا الجوار العربي، وما يمثله من ثقل له، دول الخليج وعلى رأسها الكويت والسعودية التي تنظر للعراق بالبعد الاستراتيجي وبوابة الدفاع عنها في محاربة الإرهابيين، إضافة إلى البعد الاقتصادي يحتاج إلى ترتيب البيت الداخلي والابتعاد عن بؤر الفتن التي ما زالت تنهش في الجسد العراقي، وذلك قبل الدخول في أي علاقة مع أي دولة عربية، حيث عدم الاستقرار والمحاصصة المذهبية والسياسية أنهكت ثروات البلاد بشريا وماديا.

إن عودة العراق لأمتة العربية مطلباً ملّحاً، لا يتم إلا من خلال التكاتف العملي عبر دعمه سياسياً واقتصادياً، وهو ليس بحاجة لدعم مادي، فلديه من الثروات تكفي لبناء دولة ذات سيادة وقوة اقتصادية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال الانتهاء من تبعات وتراكمات الماضي، ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، ودعوة كل أطراف الشعب العراقي إلى الشروع في اتخاذ الإجراءات التي تكفل المشاركة الحقيقية لجميع مكونات الشعب العراقي، في تحديد مستقبل العراق والمساواة بينها في تولي السلطات والمسؤوليات في تسيير شؤون الدولة، وإجراء الإصلاحات السياسية والدستورية اللازمة لتحقيق ذلك، والعمل على إعادة الأمن والاستقرار، وتجنب السياسات القائمة على التآجيج المذهبي والطائفية التي مورست في العراق، ومواجهة الخطر الكبير الذي يمثله تنظيم داعش، والتوجّهه قدماً لبناء مستقبل واعد لهذا الوطن المعطاء على كل الأصعدة، ثقافياً وفكرياً وصناعياً وعلمياً.

إنه العراق يستمخ كل ضمير عربي حيّ لإخراجه من هذا الوضع المأساوي.